مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

التجربة العراقية بين دولة المكونات ودولة المواطنة

الندوة الحوارية

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

التجربة العراقية بين دولة المكونات ودولة المواطنة

نظّم مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة ندوة حوارية تحت عنوان "التجربة العراقية بين دولة المكونات ودولة المواطنة" بتاريخ 15-2-2025

حاضر فيها الباحث في الشؤون السياسية الأستاذ حافظ آل بشارة ، واستاذة الفكر السياسي في كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية الدكتورة آلاء محمد عبد الخالق الربيعي، وحضرها نخبة من الباحثين والمستشارين والأكاديميين الذين أثروا الندوة بمداخلاتهم وآرائهم.

أدار الندوة الباحث طالب الأحمد حيث أوضح في مستهلها أن "مفهوم الدولة في العراق ما يزال ملتبساً لأسباب عدة، فالدولة الوطنية التي خرجت من رحم الإستعمار القديم لم تكن تمثل موازين القوى المجتمعية ولا السياسية ، وقد توسلت بالقمع لتثبيت أركانها مما جعلها في إنفصال عن المجتمع أخذت هوته تتسع مع إشتداد القمع وتركّز السلطة لدرجة شخصنتها وترميزها بشخص الديكتاتور الحاكم ، وبلغ الفصام بين الدولة أو السلطة والمجتمع ذروته في عهد نظام صدام السابق الذي أطلق عليه كنعان مكية تسمية عهد جمهورية الخوف".

ولفت إلى مفارقة في الحياة السياسية العربية تتمثل في أن "دولة القبيلة أصبحت تتجه في السنوات الأخيرة إلى بناء دولة المواطنة واتخذت عدة خطوات على هذا الصعيد من قبيل فرض التجنيد الإلزامي، بينما الدول العريقة التي إنطلقت منها إمبراطوريات أخذت تعود إلى القبلية السياسية".

ورأى الأحمد أن "العراق بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة وفكر سياسي جديد لأن الإنتظام السياسي السائد لم يعد قادراً على إستيعاب التحولات العميقة التي تجري في قاع المجتمع ولا إستيعاب التغيرات المتسارعة في عصر العولمة فضلاً عن العجز عن مواكبتها ومواجهة تحدياتها المتشظية".

وأضاف: "نحتاج إلى مراجعة شاملة ، وأن نتقدم إلى أمام في عالم يزلزل القناعات وأنماط التفكير التقليدية ، وهنا تكمن أهمية مثل هذه الندوات ومراكز الدراسات حيث تساعدنا على تجريب أساليب جديدة من التفكير والعمل من أجل التغيير".

بعدها دعا الأحمد الباحثيّن آل بشارة والربيعي "ضيفيّ الندوة" لعرض ورقتيهما عن موضوع الندوة لمناقشتها.

1- ورقة الباحث حافظ آل بشارة

الباحث حافظ آل بشارة قدم للندوة ورقة بحثية اشتلمت على رؤيته لمنهج وآليات بناء دولة المواطنة المنشودة في العراق، ونعرض في ما يلي ملخصاً لما ورد في الورقة البحثية:

الدولة تمثل ظاهرة قديمة في حياة المجتمع البشري، فهي انعكاس لميل الانسان للعيش في جماعة منظمة، والناس بطبيعتهم يحتاجون الى رئيس يقودهم، وبعض الناس يميلون الى قيادة الآخرين، فتتكامل بذرة نشوء المجموعة البشرية المُنظمة ثم الدولة، والفكر البشري منذ القدم عالج موضوع الدولة والحكم والحاكمية، منذ عصر افلاطون وارسطو، اما في العصر الحديث فهناك مفكرون يكتبون ودول تنشأ وأخرى تزول وبعد أشواط مؤلمة من الصراعات بين الاباطرة والشعوب، تبلورت دولة المواطنة، ويُعتبر مفهوم دولة المواطنة من المبادئ الأساسية للدولة الحديثة، حيث تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الطائفة. في المقابل، هناك مفهوم دولة المكونات الذي يعتمد على توزيع السلطة والحقوق بناءاً على الانتماءات القومية أو الطائفية، مما قد يؤدي إلى تفتيت المجتمع.

مفهوم دولة المواطنة :

دولة المواطنة هي الدولة التي يكون فيها جميع الأفراد متساوون أمام القانون بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القومية أو العرقية. ومن أبرز مبادئها:

1. المساواة في الحقوق والواجبات
2. سيادة القانون على الجميع
3. احترام التنوع الثقافي والديني
4. تعزيز الانتماء الوطني بدلًا من الانتماءات الفرعية.

مفهوم دولة المكونات :

دولة المكونات هي الدولة التي تعتمد على التقسيم الطائفي أو العرقي في توزيع السلطة والثروة، بحيث تُعامل الفئات الاجتماعية كمكونات منفصلة بدلًا عن كونهم مواطنين متساوين. وغالباً ما يؤدي هذا النظام إلى:

1- التمييز في الحقوق والفرص

2- ضعف الهوية الوطنية

3- التنافس والصراعات بين المكونات

يُعتبر تحقيق دولة المواطنة هدفاً أساسياً لضمان الاستقرار والتنمية، حيث تعزز الوحدة الوطنية وتوفر بيئة عادلة لجميع الأفراد. في المقابل، فإن دولة المكونات قد تؤدي إلى تقسيم المجتمع وإضعاف الدولة بسبب الصراعات على السلطة. لذا، فإن التحول نحو المواطنة الحقيقية يتطلب إصلاحات سياسية وتعزيز ثقافة الحقوق المتساوية بين المواطنين.

كيف يتم الانتقال من دولة المكونات إلى دولة المواطنة بلا عنف أو انقلابات ؟

التحول من دولة المكونات إلى دولة المواطنة يتطلب إصلاحات تدريجية صبورة تعتمد على الحوار والتوافق بين جميع فئات المجتمع، بدلاً عن المواجهة أو الإقصاء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استراتيجية شاملة تشمل الإصلاح السياسي، الاقتصادي، الثقافي، والقانوني، وهذه المهمات الجسيمة لا يمكن القيام بها الا بتأسيس أحزاب وطنية عابرة للمكونات وينتمي اليها الجميع بصفتهم عراقيين.

الظروف الممهدة لتشكيل حزب وطني:

افضل ظرف مُمهِّد لهذا المشروع هو الصدمة الناتجة من الفشل الذي حققته دولة المكونات والأحزاب الفئوية الحاكمة، فأصبح الشعب بكل مكوناته مستعداً للتجاوب مع فكرة تأسيس حزب وطني عابر للمكونات يشارك في الانتخابات وعن طريقها يُنفِّذ برنامجه الوطني الذي يمهد لبناء دولة المواطنة.

ومن اهم المهام التي يجب ان يقوم بها الحزب الوطني الذي يحقق اغلبية في البرلمان:

1- **الإصلاح السياسي والمؤسسي**، ويتضمن :

أ) تعديل الدستور العراقي وتطبيقه بما يُعزّز مفهوم المواطنة والمساواة، بدلًا من المحاصصة الطائفية أو العرقية.

ب) إصلاح النظام الانتخابي ليكون قائماً على الأحزاب والبرامج الوطنية، وليس على الانتماءات الدينية أو العرقية.

جـ) تقوية المؤسسات الديمقراطية لضمان تداول السلطة وعدم احتكارها من قِبَل مكون معين.

د) تعزيز سيادة القانون بحيث يكون القضاء مستقلًا وعادلاً، ويمنع التمييز بين المواطنين على أي أساس غير المواطنة.

2- بناء ثقافة وطنية جامعة :

أ) إصلاح المناهج التعليمية بحيث تُركّز على الهوية الوطنية المشتركة بدلاً عن الانتماءات الفرعية.

ب) تعزيز الإعلام الوطني الذي يروج لقيم المواطنة والمساواة، ويقلِّل من الخطاب الطائفي والعرقي.

ج) إطلاق حملات توعية مجتمعية لترسيخ مفهوم المواطنة والانتماء للدولة بدلاً عن الانتماءات الضيقة.

3- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية :

أ) إصلاح الاقتصاد بحيث يُوفر فرصاً متساوية للجميع، دون تمييز تبعاً للعرق أو الطائفة.

ب) توزيع الثروات بشكل عادل، بحيث لا تستأثر بها فئة معينة على حساب الآخرين.

ج) محاربة الفساد لأنه غالباً ما يكون مرتبطاً بالنظام القائم على المكونات والمحاصصة.

4- تعزيز الحوار الوطني والمصالحة :

أ) فتح قنوات للحوار بين مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية لتجنّب العنف عند حدوث الخلافات.

ب) إطلاق مبادرات للمصالحة الوطنية لمعالجة آثار التمييز أو الصراعات السابقة، وبناء الثقة بين مكونات المجتمع.

ج) إشراك المجتمع المدني في جهود بناء المواطنة، من خلال الجمعيات والنقابات والمنتديات الحوارية.

5- دعم القوى الوطنية بدلاً عن القوى الطائفية :

أ) تشجيع الأحزاب السياسية ذات البرامج الوطنية بدلاً عن الأحزاب القائمة على أُسس طائفية أو عرقية.

ب) تعزيز دور الشباب والمرأة في الحياة السياسية والاجتماعية، باعتبارهم قوى تغيير تدعم المواطنة.

إن الانتقال السلمي من دولة المكونات إلى دولة المواطنة ليس أمراً مستحيلاً، لكنه يحتاج إلى إرادة سياسية، ووعي مجتمعي، وإصلاحات متدرجة تضمن تحقيق العدالة والمساواة للجميع. ومن خلال العمل على هذه المحاور، يمكن تحقيق تحول هادىء ومستدام، يُجنب البلاد العنف والنزاعات.

في المحور الثاني من ورقته طرح الباحث آل بشارة خارطة طريق لبناء دولة مواطنة تنطلق من الدستور، على النحو الآتي:

مشكلة الدستور :

صحيح أن الدستور العراقي يحتوي على مبادئ دولة المواطنة، مثل المساواة بين المواطنين (المادة 14) ومنع التمييز (المادة 16)، لكنه في الوقت نفسه يتضمن مواد تكرّس نظام المحاصصة، مثل الاعتراف بالمكونات العرقية والطائفية ككيانات سياسية، ما أدى إلى تطبيق سياسي قائم على دولة المكونات بدلًا عن المواطنة. لذلك فالحل يكمن في إصلاح تدريجي ومتعدد المحاور يشمل القانون والسياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع، مع ضمان التوافق بين القوى السياسية لمنع حدوث أزمات أو عنف.

ومن الخطوات المطلوبة في هذا المضمار:

1. **تعديل الدستور والقوانين لتعزيز المواطنة :**

أ) إعادة صياغة المواد الدستورية التي تُكرّس المحاصصة الطائفية، مثل طريقة توزيع المناصب، بحيث يكون المعيار هو الكفاءة وليس الانتماء الطائفي.

ب) إلغاء أو تعديل القوانين التي تعزز الطائفية، مثل قوانين الانتخابات التي تُشجع التكتلات الطائفية بدلًا من الأحزاب الوطنية.

جـ) تعزيز سلطة القضاء وضمان استقلاليته، بحيث يُطبق القوانين بعدالة دون انحياز لأي مكون سياسي أو طائفي.

2. **إصلاح النظام السياسي وإنهاء المحاصصة :**

أ) إصلاح النظام الانتخابي لكي يعتمد على القوائم الوطنية بدلاً عن القوائم الطائفية أو العرقية.

ب) دعم الأحزاب الوطنية العابرة للطوائف من خلال تشريعات تشجع التحالفات السياسية القائمة على البرامج الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من الهويات الفرعية.

جـ) تقليل النفوذ الحزبي على مؤسسات الدولة، وإخراج الوزارات والمؤسسات الحكومية من سيطرة الأحزاب السياسية.

د) تفعيل نظام الخدمة المدنية بحيث يتم تعيين المسؤولين وفق الكفاءة وليس الانتماء السياسي أو الطائفي.

3. **تعزيز الهوية الوطنية وبناء ثقافة المواطنة :**

أ) إصلاح المناهج الدراسية بحيث تركز على الهوية الوطنية العراقية بدلاً عن الانتماءات الفرعية.

ب) تعزيز الإعلام الوطني، ومكافحة الخطاب الطائفي في القنوات التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

جـ) إطلاق حملات توعية عن أهمية المواطنة ودورها في تحقيق الاستقرار والتنمية.

د) تعزيز اللغة العربية كلغة موحدة مع احترام التنوع الثقافي.

4. **تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية :**

ويتطلب ذلك:

أ) إلغاء نظام التوزيع الطائفي للثروات، واعتماد سياسات اقتصادية عادلة تنفع جميع العراقيين.

ب) توفير فرص عمل متساوية بناءاً على الكفاءة وليس المحاصصة الطائفية أو الحزبية.

ج) مكافحة الفساد، لأن الفساد يرتبط بالمحاصصة، حيث يتم توزيع المناصب والموارد بناءً على الولاءات السياسية بدلًا من المصلحة العامة.

5. **الحوار الوطني والمصالحة بين المكونات**

أ) إطلاق حوار وطني واسع تشارك فيه القوى السياسية، العشائر، رجال الدين، منظمات المجتمع المدني، والشباب، للاتفاق على خارطة طريق نحو دولة المواطنة.

ب) إصلاح العلاقة بين المركز والإقليم، بحيث يكون التعاون مبنياً على المصلحة الوطنية وليس على التقسيم العرقي أو الطائفي.

ج) إجراء مصالحة حقيقية بين المكونات العراقية، من خلال لجان تعمل على معالجة آثار الحروب والصراعات السابقة، وتعزيز الثقة بين الجميع.

بعد أن عرض الباحث آل بشارة ورقته البحثية، خلص إلى القول :

" ان المدخل الأنجح نحو دولة المواطنة هو الدعوة إلى تطبيق الدستور نصًا وروحا، ودعم تشكيل حزب وطني عابر للمكونات، يرتكز على برنامج سياسي واضح يخاطب جميع العراقيين كمواطنين وليس كمكونات".

2- ورقة الباحثة آلاء الربيعي

قدمت بعدها الدكتورة آلاء الربيعي ورقتها البحثية، وكانت كالآتي:

تتمحور الورقة البحثية على عدة محاور:

المحور الاول: التعريف بمصطلح المواطنة من قبل فلاسفة وعلماء الاجتماع.

المحور الثاني: مرتكزات المواطنة ومخرجاتها.

المحور الثالث: الجذور الفكرية للمواطنة في العصور المختلفة.

المحور الرابع: تحديات المواطنة وجدليات مفهومها.

المحور الخامس: المواطنة في الفكر الاسرائيلي وجدليات التطبيق.

المحور السادس: المواطنة العراقية بعد 2003, بين متبنيات الدستور ومعوقات التطبيق.

وسنأتي على تبيان هذه المحاور بالتفصيل:

المحور الاول: التعريف بمصطلح المواطنة

تشتق المواطنة من لفظ وطن أي بمعنى المعايشة والمشاركة والتفاعل في وطن واحد، وتعني الانتماء والولاء والالتزام من المواطن تجاه وطنه مقابل الحقوق والحريات التي يتمتع بها.

يُعرِّف علماء الاجتماع المواطنة بأنها علاقة تربط الفرد بالمجتمع السياسي مع التركيز على روابط الولاء والانتماء للمجتمع الذي يحتويهم ويرعاهم وترتكز على قيم الحرية والمساواة والتسامح والتنوع.

اما دائرة المعارف البريطانية فتعرف المواطنة: بأنها علاقة بين فرد ودولة بما تضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق في الدولة ، فهي مرتبطة بالحرية وما يصاحبها من مسؤوليات كما تسبغ على الفرد حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة ، وينتج عن هذا التعريف بأن المواطنة:

- أحد حقوق الانسان التي يكفلها القانون لجميع المواطنين.
- المواطنة ليست صفة شكلية بل ارتباط بالانتماء والولاء للوطن.
- تعبير عن علاقة المواطن بمؤسسات الدولة.
- تشمل على قيم ينبغي الالتزام بها لدعم حقوق المواطنة منها المساواة وتحقيق العدالة.

وترتبط المواطنة بالحقوق السياسية والاجتماعية ، وبكفاءة الحكم الديمقراطي، وما يفرزه من وسائل كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وتكوين النقابات .

وللمواطنة دور في بناء الثقافة الديمقراطية التي تشكل الاساس للدولة المعاصرة.

وتُعرَّف الثقافة الديمقراطية عند ادوارد تايلور بأنها تمثل " المركب المشتمل على المعرفة والمعتقدات والقانون والاعراف التي يكتسبها الفرد باعتباره عضو بالمجتمع".

في حين يرى لاري دايمونر ان الثقافة الديمقراطية تقوم على اساس التنسيق بين افكار النخبة وقيم ومعارف المواطنين.

المحور الثاني: ركائز المواطنة ومخرجاتها

وتقوم المواطنة على ثلاثة ركائز:

- علاقة قانونية من خلال الجنسية
- علاقة سياسية من خلال الحقوق والحريات والواجبات كالتصويت وتشكيل الاحزاب والمشاركة في الحياة العامة
- علاقة عاطفية ومعنوية (الانتماء للوطن والهوية الوطنية)
  - ومن مخرجات المواطنة الوعي والقبول بالاختلاف واحترام العيش المشترك والقبول بالرأي والرأي الاخر.
  - وتجدر الاشارة الى ان المواطنة في الغرب كانت على مستوى اكثر نضوجاً وسبقاً زمنياً مما هي لدى البلدان العربية , حيث وجدت منذ حضارات الغرب الاولى, وتطورت بحكم الدولة القومية في اوربا بعد مؤتمر وستفاليا عام 1648.

اما البلدان العربية فيمكن تأشير تلكؤها في تطبيق قيم المواطنة للأسباب الاتية:

- تحرير هذه البلدان من سلطة الاستعمار الاجنبي جاء حديثاً جداً ، فبالتالي الكيانات الناشئة حديثة العهد بالتعرف على مفردة المواطنة.
- تغوّل السلطة السياسية امام ضعف المواطن.
- السلطة الابوية التي ربطت الولاء للوطن بشخص الحاكم.
- المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي عانى منها المواطن العربي, والتي جعلت من المواطنة مسألة هامشية لديه.

المحور الثالث: الجذور الفكرية للمواطنة

وجدت ملامح المواطنة كفكرة انسانية منذ القدم , وتناولتها الحضارات الانسانية السابقة سيما الاوربية منها, كاليونان والرومان.

حيث ربط اليونان والرومان حق المواطنة بشرط الحرية، أي ان يكون من فئة المواطنين الاحرار من غير الاجانب والعبيد, واعتقد الرومان ان المواطنة صفة الفرد الروماني القاطن في مدينة روما، من غير الاقاليم التابعة لروما، اما المواطنة في العصور الوسطى فكانت تقوم على شرط الهوية الكنسية الجامعة للشعوب المسيحية ولم يكن للبعد القومي اهمية واضحة.

اما بعد العصر الوسيط وانبثاق فكرة الدولة الوضعية القومية, فقدت اقترنت المواطن بجنسية كل وحدة من الوحدات السياسية المعروفة في اوربا وارتبطت بالولاء لشخص الحاكم و الدولة .

وبعد انتهاء عصر النهضة انبثق عصر التنوير , والذي تأسست من منطلقاته معايير جديدة للمواطنة تقوم على قيم العقلانية والمبادرة الفردية والحرية وهي من لبنات النظرية الليبرالية في الحقوق.

اما المدارس الفكرية التي بحثت موضوعة المواطنة بشكل معمق فهي: المدرسة الليبرالية, المدرسة الاشتراكية, مدرسة فرانكفورت النقدية , وكل من هذه المدارس قدمت انواع من المواطنة تنوعت بين مواطنة فردية واخرى جماعية وانسانية كونية (كوسموبوليتية).

فعلى صعيد المدرسة الليبرالية تركزت المواطنة على اثراء الجانب الفردي على حساب الحقوق المجتمعية.

اما المدرسة الاشتراكية فكانت تنتقد التوجه الليبرالي لمنظومة المواطنة القائمة على الحرية الفردية والتي كانت ترى فيها حكراً على الطبقة البرجوازية. لذا سعت جاهدة الى الغاء الطبقية وتأسيس مواطنية جديدة ترتكز على الطبقة العاملة في مجتمع اللا دولة الذي يمثل اعلى مراحل التطور الانساني.

يمكن الاشارة في هذا الصدد بان المدرسة الليبرالية تعرضت للنقد من قبل مدرسة غربية اخرى ركزت على مثالب الاولى وهي مدرسة فرانكفورت النقدية والتي اصّلت للجانب الاجتماعي من المواطنية ولم تغفل ذلك على العكس من الليبرالية التقليدية.

حيث اعتقدت بأن المواطنة تنطوي على الجانب الإجتماعي من خلال التضامن وتفعيل الضمير الاجتماعي, و الاندماج عبر الفعل التواصلي العقلاني كما طرحها هابرماس في جو من الفضاء العمومي الذي يركز على التعاقد الحر بين المواطنين بدل الهوية الفوقية. ويمكن للتضامن ان يأخذ صف العالمي سيما بعد الازمات الاخلاقية التي مر بها العالم في القرن العشرين.

المحور الرابع: تحديات المواطنة وجدليات مفهومها

- العولمة: وتأثيرها يكمن في ازالة الحواجز القومية بين الدول وتذويب الخصوصيات الثقافية للمجتمعات واخذت تلك التأثيرات صفة المخاطر لدى علماء الاجتماع سيما (بيير بورديو وفرانسوا هوتار).
- انظمة الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي التي قامت بتأثير سلبي على ملف المواطنة بأن عزلت الفرد عن مجتمعه بدل التضامن معه مما افقدته هوية الانتماء وفعّلت لديه جزئية الاغتراب النفسي.
- فشل الدولة في تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الناجحة لمعالجة ازمات مؤثرة كالفقر والبطالة مما ساعد على توسيع الهوة بين المواطن والدولة مما تسبب في انفراط عقد العلاقة العضوية بين المواطن وبينها.

- اما فيما يخص الجدل المثار حول مفهوم المواطنة فيكمن في اشكاليات تطبيقها على مدى العصور , حيث تتراوح بين جدلية الحرية كما في الفكر اليوناني والروماني, وجدلية الدين كما اعتمدته الكنيسة في العصور الوسطى, وجدلية الطبقة الاجتماعية كما ركزت عليه الليبرالية وربطته بحقوق الفرد, وجدلية الوعي الطبقة وهدف ازالة البرجوازية المستغلة لجهود العمال كما طرحته المدرسة الاشتراكية, والفعل التواصلي العقلاني الذي يخلق التضامن كما طرحته المدرسة النقدية ممثلة بهابرماس.

المحور الخامس: المواطنة في الفكر الاسرائيلي وجدليات التطبيق

مما لا شك فيه يعد الفكر الاسرائيلي جزءاً لا يتجزأ من المنظومة القيمية والفكرية الغربية, والتي تعاني في كثير من جوانبها من التمييز ضد الاخر وهو ما يمكن تلمسه بوضوح في طروحات المفكرين الصهاينة بدءاً من بداية المشروع الصهيوني قبل الدولة وبعده.

حيث إتسمت كتاباتهم بتلك الروحية الاقصائية كجابوتنسكي وبن غوريون وبيغن ، وجلَّ ما اعتقدوه بوجوب طرد العرب من فلسطين مع اغفال انهم اصحاب الارض ومواطنين اصلاء قبل مجيئ الصهاينة الى فلسطين.

وتكاد تجمع سردياتهم وطروحاتهم بأن العربي الجيد هو العربي الميت, ونعت العرب بصفات بذيئة كالبهائم ووجوب تهجير العرب من ارضهم التاريخية هو ما يحقق أحقية المواطنية الاسرائيلية في دولة يهودية خالصة, كما نص على ذلك قانون القومية عام 2018, وما الحروب التي قامت بينهم وبين الدول العربية من جهة في 48, 67, 73, وبينهم وبين الفلسطينيين في انتفاضة الاقصى الاولى والثانية 87, وعام 2000, وسيف القدس 2021 وطوفان الاقصى 2023 و2025 الا لاجل تحقيق هذا الهدف الاقصائي الاسرائيلي, ما خطة افراغ قطاع غزة عبر تهجير اهله او اعادة توطينهم في بعض دول المنطقة الا لتأكيد المواطنة الاسرائيلية المستندة على القومية اليهودية بقيادة اليمين الاسرائيلي القومي والديني.

وبالرغم من الطروحات الاسرائيلية المغايرة لدى بعض النخب الفكرية الواعية كتيار ما بعد الصهيونية, التي تدعو الى دولة لكل مواطنيها بغض النظر عن العرق او الدين, الا ان هكذا طروحات لا زالت لا تلقي بالاً عند الشارع الاسرائيلي التقليدي وعند الاوساط الحكومية على حد سواء.

المحور السادس: المواطنة العراقية بعد 2003, بين متبنيات الدستور ومعوقات التطبيق

تبنى الدستور العراقي عام 2005 لمضامين وجزئيات وحقوق المواطنة في كثير من مواده, حيث يمكن مراجعة الباب الاول بمواده المختلفة كالمادة (3) والتي عبّرت بأن العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب, والمادة 5 التي عبرت بان السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات, والمادة 7 التي نصت على حظر كل كيان يتبنى العنصرية والارهاب والتكفير او التطهير الطائفي.

اما الباب الثاني من الدستور فقد نصت المادة 14 على ان العراقيين متساوين اما القانون دون تمييز , في حيين اكدت المادة 16 على تكافؤ الفرص كحق مكفول لجميع العراقيين, اما المادة 18 ذكرت بان الجنسية العراقية حق لكل عراقي وهي اساس المواطنة, في حيع عبرت المادة 20 ان للمواطنين رجالاً ونساءاً الحق في المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية من تصويت وانتخاب وترشيح.

وعلى الرغم من تبني الدستور العراقي لهكذا ضمانات لتعزيز هوية المواطنة, الا انه يلاحظ جملة معوقات تحيط بالعمل الحكومي وتكتنف سياسات الحكومات المتعاقبة بعد 2003 وصعوداً, تجعل من قضية المواطنة مسألة معقدة التطبيق للاسباب التالية:

- بداية تشكل ملامح المواطنة العراقية وحداثة نشأة هذه المفردة, على اعتبار ان جميع الحكومات المتعاقبة السابقة ل2003 حكومات سلطوية تشخصن الدولة وتربط الولاء بالدولة من عدمه بشخص الحاكم

- عدم امتلاك الدولة بعد 2003 لوسائل الاعلام او السيطرة على خطابها الموجه, وما له من اهمية في تغذية وتوعية المواطن بمواد اعلامية شتى بعضها قد يهدد سلامة الوطن ووحدة اراضيه.
- مشكلات وجودية كالارهاب والجماعات المتطرفة فكرياً واخرى غير منضبطة , اضعفت لدى فئات كثيرة من المواطنين حس الشعور بالانتماء للوطن.
- التوجهات القومية او الدينية او الحزبية او المناطقية المغالية التي تحاول ربط الوطن بشخص هذه الشخصية او تلك, مما يعزز الهويات الفرعية على حساب الهوية الكبرى الجامعة من جهة, ويخلق بيئة مستقبلية لولادة دكتاتوريات جديدة.
- الخطاب السياسي المأزوم الذي يخلق في ذهنية المواطن نظرية المؤامرة والذي يرتكز على حقوق المكون بدل حقوق المواطنة.
- ظاهرة الهجرة لدى فئات من الشباب العراقي سيما بعد العام 2014 واحتجاجات تشرين 2019, وقيام هؤلاء المغتربين بعمل قنوات اتصال على وسائل التواصل الاجتماعي, ترتكز على استعراض حياتهم اليومية قد عززت قناعات لدى الشاب العراقي بضعف الانتماء , ان لم نقل الاغتراب بينه وبين الدولة , بسبب تركيزه على المقارنة بين الداخل والخارج , مما تسبب بشرخ في مواطنته على المستوى الشخصي.
- المجمعات السكنية والتخطيط العمراني للمدن , بقدر ما افرز مخاوف على ضياع المساحات الخضراء واقامة مشاريع صحية تعزز المواطنة البيئية كالمتنزهات, بقدر ما عززت الفوارق الاجتماعية بين سكان العشوائيات وسكان هذه التجمعات, مما يخلق امكانية جادة لتخلي الفئات المسحوقة بعدم الولاء والانتماء للوطن لوجود الطبقية بوضوح بين فئات الشعب المختلفة.
- طبيعة النظام السياسي القائم على الديمقراطية التوافقية والمكوناتية , خلق ازمة ثقة بين المكونات الاجتماعية بفعل استغلال الازمات السياسية من قبل بعض النخب السياسية واسقاطها على المكون بصيغة حقوق لفئة مهمشة او مكون من الدرجة الثانية , بدل استغلال ميزة التنوع المكوناتي كعامل تقوية وتعزيز للنظام السياسي.

اما ابرز المعالجات لهذه المعوقات فتتمثل في:

- تدعيم الجانب النفسي للمواطن من مراحل الطفولة في رياض الاطفال وبيئة الاسرة, وتشجيعه على قول رأيه بكل شفافية وجرأة دون خوف من عقاب, واخذ رأيه في وضع الحلول لكافة المشكلات ضمن بيئته , مما سيساهم في بناء شخصية فاعلة لديه تنتج مواطن متصدي للمسؤولية في المستقبل بدل ان يكون انهزامي منطوي على ذاته او غير مكترث بقضايا بلده.
- تعزيز الثقافة السياسية من خلال التنشئة الاجتماعية السياسية السليمة لدى فئات الشعب المختلفة سيما الشباب والمرأة لتغيير النمط السائد الذي يتخذ في الغالب اما رد فعل سلبياً مضاداً ازاء المشاركة السياسية الفاعلة والاهتمام بقضايا

البلد ككل, او الاهتمام بالمشكلات الشخصية وتغليبها على حساب هوية المواطنة, مما يستدعي لدى المعنيين تبني برامج حكومية متكاملة تدعم هذا المقترح, سيما ان الثقافة السياسية اليوم هي مرآة مجتمع المواطنة الفاعلة اليوم .

الخاتمة

بعد أن أكملت الدكتورة آلاء الربيعي تقديم ورقتها البحثية دارات نقاشات معمقة حول ما جاء في ورقتها وفي ورقة الباحث حافظ آل بشارة.

وأشاد ضيوف الندوة بما بذله الباحثان من جهد علمي وما قدماه من رؤى تتسم بالعمق والوضوح في الوقت ذاته.

ورأى عدد من الحضور أن مصطلح "المكونات" هو مصطلح مفخخ ولم يكن متداولاً بين العراقيين قبل الاحتلال الأميركي عام 2003، واتهموا الغرب بالسعي لتفتيت المجتمعات العربية والإسلامية ، ودعوا إلى استبدال مصطلح "المكونات" بمصطلحات أخرى عند توصيف التنوع الطائفي والأثني في المجتمع العراقي والذي هو تنوع موجود لدى جميع دول ومجتمعات العالم.

وفي ختام الندوة أجمعت الآراء على ضرورة بناء دولة المواطنة وتجاوز مرحلة دولة المكونات، واستثمار فترة الانتخابات النيابية القادمة لترسيخ هذا الطرح في أوساط المجتمع العراقي.

***